GDN Global Development Network

منتدى العلوم الإجتماعية
Social Science Forum

إجـراء البحـــوث في تـــونـــس

الملخص التنفيذي

أوت 2025

EXPERTISE FRANCE
GROUPE AFD

SavoirsEco اقتـــصاد

إجـراء البحــوث في تــونــس

الملخص التنفيذي
أوت 2025

إجـراء البحـوث فـي تونـس

أتاحت شراكة تمويلية وبرنامجية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية، في إطار مشروع "تحكيو إقتصاد" الممول من الاتحاد الأوروبي، لشبكة التنمية العالمية إدراج تونس في مبادرتها العالمية الرائدة "إجراء البحوث".

لا تعبّر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن آراء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية، أو شبكة التنمية العالمية.

شبكة التنمية العالمية هي منظمة دولية عامة تدعم بحوث العلوم الاجتماعية عالية الجودة المرتكزة على السياسات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من أجل تعزيز حياة أفضل.

منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية هو منظمة غير حكومية تأسست سنة 2011 بتونس. من خلال دوره الفعال كمؤسسة بحثية، يهدف المنتدى إلى المساهمة في حل مشاكل الواقع الاجتماعي، دعم مبادرات الإصلاح، إعلام السياسات العامة والتأثير في التشريعات والمؤسسات.

العنوان: إجراء البحوث في تونس - الملخص التنفيذي

المؤلفون: عبد الوهاب بن حفيظ، ألما حفصي، سلوى طرابلسي، إكرام دريدي، عايدة سعيداني، منير سعيداني، رياض الصافي، علي بن عبد الله، ناصر بلح

الناشر: شبكة التنمية العالمية

التصميم: سوريش كومار

ترجمة: إلهام بربوري

الطبعة: الأولى

حقوق النشر: شبكة التنمية العالمية ومنتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية

كيفية الاقتباس: منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، إجراء البحوث في تونس - ملخص تنفيذي للتقرير القطري. تعزيز البحث ونظم البحث في العلوم الاجتماعية التونسية. شبكة التنمية العالمية، 2025.

DOI: 10.69814/DRTUNISIA/ES/20251210

صورة الغلاف: iStock/BTWImages

تقييم إجـراء البحـوث فـي تونـس - الملخص التنفيذي

يستعرض هذا الملخّص التنفيذي النتائج الرئيسية لتقييم «إجـراء البحـوث فـي تونـس»، وهـو أحـدثُ عمـلٍ وطنـي يرسم خارطة شاملة لمنظومة البحث في مجال العلوم الاجتماعية. ويُبين التقييم أنَّ البيئة البحثية في تونس رغم أنها تتّسم بالحيوية والديناميكية، إلاّ أنها تعاني في الوقت نفسه من التشتّت والتفكك. كما يبيّن أنَّ الجامعات، رغم أنها تشكّل الركيزة الأساسية لهذا النظام، تظلّ إلى حدٍّ كبير معزولة عن دوائر صنع القرار السياسي وعن دوائر المجتمع المدني.

كشفت الدّراسة عن جملةٍ من الحواجز الهيكلية، على غرار ضعف التمويل، ونقص التّنسيق، وانخفاض مستوى استثمار نتائج البحث العلمي، كما تقترح مجموعة من الإجراءات العمليّة الراميّة إلى تحقيق مواءمةٍ أفضل بين النّشاط البحثي وأولويات التّنمية الوطنية.

يُظهر تقييم «إجـراء البحـوث فـي تونـس» أن تعزيز العلاقة بين العلم والمجتمع لا يتطلّب فقط زيادة الموارد وإصلاح المؤسّسات، بل يستوجب كذلك إرساء ثقافة جديدة للالتزام والانخراط. وسيُسهم تنفيذ هذه التّوصيات في جعل البحوث في مجال العلوم الاجتماعيّة في تونس رافعةً أساسية لسياسات عمومية شاملة وقائمة على الأدلة والبراهين.

امتدّ برنامج «إجراء البحوث في تونس» بين مارس 2024 وجانفي 2026، كجزء من شراكة برنامجية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية و الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية، ضمن مشروع نحكيو إقتصاد المموّل من الاتحاد الأوروبي. وقد قام منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية بتجميع فريق بحث متعدد التخصصات، تحت تنسيق الأستاذ عبدالوهاب بن حفيظ من جامعة تونس.

1. تحليل السياق

يرتبط البحث في العلوم الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالتطوّرات السّياسية في تونس. فمنذ الاستقلال سنة 1956، نشأت علاقة إيجابية مبنية على التّعاون بين صانعي القرار والمجتمع الأكاديمي، في إطار نموذج تنموي يعتبر البحث العلمي رافعةً أساسية للتقدّم الوطني. وقد أسهمت هذه الديناميكية في بناء تعاون مُثمر، الأمر الذي أتاح لنتائج البحث أن تُسهم في صياغة السّياسات العمومية وتوجيهها، رغم ما واجهته من تحدّيات وصعوبات.

ومنذ ثورة سنة 2011، تُواصل البلاد سعيها إلى التقدّم في إطار مشهد معقّد يتّسم بتحدّيات اجتماعية واقتصاديّة كبرى، تقابلها تطلّعات ديمقراطية طموحة.

- **<u>الجامعات العمومية: فاعل رئيسي</u>**: تُعَدّ الجامعات العمومية التّونسية الرّكيزة الأساسية لمنظومة البحث والابتكار في البلاد، إذ تحتضن الجزء الأكبر من الرّأسمال العلمي الوطني. أما الجامعات الخاصّة، وبالرغم من أنها تلعب دورًا متناميًا في التعليم الجامعي الأولي، إلا أنها لم تتبوّأ بعدُ مكانة بارزة في منظومة البحث العلمي.
- **<u>نظام بحثي غير مرئي خارج الإطار الجامعي</u>**: بالرغم من أن تطور البحث العلمي في تونس يتجاوز الأطر الجامعية، إلا أن هذه المنظومة تظل ضعيفة الظّهور، بل تكاد تكون غير مرئية حيث تعاني أعمال «مراكز التفكير» (think tanks) والجمعيات البحثية من نقص الشّرعية والاعتراف الرّسمي، بالرّغم من إسهاماتها النّاجعة في البحث التّطبيقي والدّراسات المُرتبطة بالسّياسات العموميّة.
- **<u>جيل باحثين من الشبان والإناث</u>**: بيّنت الدّراسة تشبيبًا واضحًا في مستوى جيل الباحثين المشاركين فيها، حيث لم تتجاوز أعمار نسبة 68% منهم سنّ 46 سنة. كما يُمثّل تأنيث مجال العلوم الاجتماعية، من خلال ارتفاع تمثيليّة النّساء فيه، فُرصة مُهمّة، شريطة أن يقترن ذلك بتعزيز مُشاركتهن في المناصب القياديّة والإدارية داخل مخابر البحث ووحداته.

السياق الاجتماعي والسياسي

اعتُبر البحث العلمي منذ الاستقلال أداةً للتّنمية،

وساهمت العلوم الاجتماعية، رغم محدوديّة دورها، في هذا المجهود. وعلى مدى العقود الموالية، شابت العلاقة بين العلوم الاجتماعية والسّياسات العمومية تقلبات تعكس التّوتر المُتنامي بين استقلالية الوسط الأكاديمي وسلطة الدولة، وتجسّدت هذه التّقلبات في المراوحة بين فترات من التّعاون وفترات من الاحتراز والرّيبة.

السياق الاقتصادي

بالرغم من القيود التي تفرضها الميزانية، يظل الاستثمار العمومي في الجامعات ومؤسّسات البحث العلمي ملحوظًا.

في سنة 2023، بلغت ميزانية وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي 2 153 مليون دينار، أي ما يُعادل 1.34% من النّاتج المحلي الإجمالي و 4% من ميزانية الدّولة، مقارنة بـ 1 035,237 مليون دينار في سنة 2009 (ما يعادل 6% من ميزانية الدولة). ويظل التّمويل العمومي للبحث العلمي مُنخفضًا نسبيًا، حيث لم تُمثّل النّسبة المُخصّصة له سوى 8.5% من ميزانية الوزارة في 2023، مقارنة بـ 11% في 2009.

تتمثل أبرز التحدّيات في محدودية الموارد المالية، وسوء توزيع الأموال المتاحة، وتعقّد الإجراءات البيروقراطية، وضعف التّنسيق بين الوزارات في قطاع البحث العلمي.

السياق الدولي

تمارس فُرص العمل المُتاحة في الخارج، لا سيما في دول الخليج وخاصّة بالنّسبة لرجال الاقتصاد، ضغطًا انتقائيًا على رأس المال البشري في مجال البحث العلمي التّونسي كما تُسبب الأولوية الممنوحة للنّشر باللغة الإنجليزية، تهميش المرئية الدولية للأبحاث المنشورة بالعربية أو الفرنسية، خاصّة في اختصاصات مثل التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

<u>جهود تأصيل العلوم الاجتماعية على المستوى المحلي</u>: يسعى علم الاجتماع التونسي، إلى جانب جزء كبير من الأبحاث المنجزة من قبل «مراكز التفكير» والجمعيات البحثيّة، إلى تعزيز الأعمال المتجذرة بعمق في الواقع المحلي وتطويرها. ويتنامى اعتماد هذه الأعمال على اللّغة العربية واللّهجة التونسية، لا سيما في البودكاست ووسائل التّواصل الاجتماعي، مع التركيز على القنوات المُوجهة للجمهور العام لضمان وصول المعرفة وتوسيع أثرها. وتستوجب هذه الاستراتيجيات حذرًا شديدًا لضمان تحقيق توازن بين إتاحة المعرفة للجمهور العام وبين مخاطر التّبسيط المُفرط أو الفقر المفاهيمي.

2. خارطة البحث في العلوم الاجتماعية

ينتمي أغلب الباحثين في تونس (أساتذة وباحثون) إلى الوحدات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ومع ذلك، يتكوّن النظام الوطني للبحث العلمي بشكل أساسي من جامعات من خلال وحداتها البحثية (مثل المخابر ووحدات البحث)، مؤسّسات العمومية للبحث العلمي (بما في ذلك مراكز البحث ومراكز الموارد التكنولوجية) بالإضافة إلى مؤسّسات الصّحة العمومية والمراكز التّقنية والمُجمّعات التّكنولوجية والأقطاب التّنافسية.

مؤسّسات التّعليم العالي والبحث

تحظى العلوم الاجتماعية والسّلوكية بالنّسبة الأكبر من التّسجيل في مؤسّسات التعليم العالي التونسية، حيث يبلغ عدد الطّلبة في هذه المجالات 91,828 طالبًا، أي ما يقارب 45% من إجمالي عدد الطّلبة.

أما على مُستوى الباحثين، فتبدو نسبة المتخصّصين في العلوم الاجتماعية أقل نسبيًا، إذ لا يُشكّل الأساتذة المحاضرون والأساتذة القارّون في هذا المجال سوى 22.1% من مجموع الباحثين خلال السّنة الجامعية 2022-2023.

من حيث الجغرافيا، تتمركز الغالبية العُظمى من هياكل البحث في العلوم الاجتماعية بالجامعات التونسية في المنطقة المعروفة بـ«تونس الكبرى»، وهي مجموعة من المدن والتجمّعات الحضرية المحيطة بالعاصمة. وتحتضن هذه المنطقة 20% من إجمالي السكان، لكنها تضم خمسة من أصل ثلاثة عشر جامعة عموميّة في البلاد

(تونس، تونس المنار، منوبة، قرطاج، وجامعة الزيتونة). كما تتمركز في هذه المنطقة 75% من المؤسّسات العموميّة للبحث العلمي، إضافةً إلى أغلبية الجامعات الخاصّة البالغ عددها 85 جامعة والمُعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مع الإشارة إلى أن هذه الجامعات الخاصّة ليست نشطة في مجال البحث العلمي.

الهيئات الحكومية ووكالات التّمويل العموميّة

يحتل البحث العلمي خارج الإطار الجامعي مكانة مُهمة في مجال العلوم الاجتماعية في تونس، إذ تُساهم عدة مؤسّسات عمومية، غالبًا ما تكون تابعة لوزارات قطاعية، في استكمال دور الجامعات العموميّة، وهي تتمتع بقدر ملحوظ من الاستقلالية العلميّة. وتشير المعطيات الوطنية إلى وجود حوالي 40 مركزًا بحثيًا، من بينها ما يُقارب اثني عشر مركزًا ينشط في مجال العلوم الإنسانيّة والاجتماعية بمفهومها الواسع.

المجتمع المدني

تُبين البيانات المتاحة أن تمثيل المنظّمات العلميّة و«مراكز التفكير» ضعيف في المشهد البحثي التونسي. وفي المقابل، تُسيطر ثلاثة مجالات رئيسية بوضوح على هذا القطاع: الأنشطة الثّقافية والفنّية (23.3% من الجمعيات)، الدّفاع عن الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة (12.2%)، والدّفاع عن حقوق الإنسان (11.8%).
في نفس الوقت، يزداد حضور المنظّمات والمؤسّسات الدولية في تونس، مثل مراكز البحث العلمي ومعاهده التي تعمل على المستوى الإقليمي وترتبط بمؤسّسات أو تخضع لإشراف وزارات في بلدانها الأصلية.
تكشف حوكمة البحث في العلوم الاجتماعية في تونس عن مفارقة واضحة، فمن جهة تُوجد في البلاد مؤسّسات أُحدثت خصّيصًا للقيام بدور مركزي في هذا المجال مثل مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CE-RES)، ومن جهة أخرى تبيّن دراسة تقييم البحث العلمي في تونس (DRA) أن 10.8% فقط من الباحثين التّونسيين يعلمون بوجود هذا الهيكل، بينما يجهل 28.3% منهم تمامًا وجود مثل هذا الهيكل الوطني.

يُؤشّر هذا الجهل على هشاشة النظام البحثي وتشتّته، حيث يعمل الباحثون في كثير من الأحيان بمعزل عن بعضهم البعض، ويطوّرون مشاريعهم خارج الأطر المؤسّساتية، مُتجاهلين أحيانًا آليات الدّعم المتاحة. وفي ظل غياب رؤية واضحة وآفاق مهنية مُستقرة، تميل الكفاءات الشّابة الموهوبة إلى الهجرة بحثًا عن فُرص أفضل في الخارج. وبذلك، فإن البحث العلمي، رغم ثرائه وارتباطه الوثيق بالسّياق التونسي، ما زال يفتقر إلى القدرة على التّأثير في السّياسات العمومية وإحداث أثر ملموس داخل المجتمع.

المنهجيّة وتصميم العيّنة

تمّ في مرحلة أولى تقسيم مشهد البحث في تونس إلى فئات مختلفة (نوع المؤسسة، الحجم، الموقع)، ثم حُدّدت طريقة رفع عيّنات لتحديد عدد الباحثين المستهدفين بالاستطلاع في كل مجموعة فرعيّة.
وقدّرت الدراسة عدد الباحثين في العلوم الاجتماعية في تونس بـ 5807 باحثًا، ثم تم تقسيم هذه المجموعة إلى طبقات وفقًا لفئات رئيسية مُحدّدة (نوع المؤسّسة، الحجم، الموقع)، ممّا سمح بالحصول على عيّنة تمثيلية من 400 باحث يُمكن الاتصال بهم.
ميدانيًا، تم توجيه الاستبيان عبر البريد الإلكتروني لكافة الباحثين في مختلف هياكل البحث في العلوم الاجتماعية، والبالغ عددهم 5,807، كما تمّت المتابعة من خلال التّذكير. وتمّ الحصول على إجابات 489 باحثًا، ثم تقييم الإجابات وفقًا لمعايير التّصنيف الأوّلية لضمان التّمثيلية. بالإضافة إلى ذلك، تمّ في إطار الدّراسة الاتّصال باثني عشر مسؤولًا إداريًا واثني عشر صانع قرار سياسي.

3. النتائج

التركيبة السكانية

أشار أغلب المستجوبين (64%) إلى ظاهرة «تأنيث» العلوم الاجتماعية، وهو ما تم تأكيده ميدانيًا. وينتمي مُعظم المشاركين (65%) إلى الفئتين العمريّتين 27-36 سنة و37-46 سنة، ممّا يعكس تمثيلية بارزة للباحثين في

بداية مسارهم المهني أو في مُنتصفه. أما الباحثون الشّباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و26 سنة، فلا تتجاوز نسبتهم 2.3%، ممّا يجعل حُضورهم في المشهد البحثي ضعيفًا جدًا.

تعكس تركيبة التّخصص في العيّنة، المتكونة من 41.3% باحثًا في مجال التّصرف، و24% في مجال الاقتصاد، و 6.3% في مجال علم الاجتماع، و 4.7% في مجال القانون.

الإنتاج العلمي والتّكوين

شهدت وتيرة النّشر في مجال العلوم الاجتماعية تسارعًا لافتًا، إذ ارتفع عدد المقالات من 9 سنة 2000 إلى 517 مقالًا سنة 2023. غير أن ما يُقارب ربع المقالات التّونسية لا تزال غير مُستشهَد بها، في حين أن 80% من المؤلّفين الرّئيسيين نشروا مقالًا واحدًا فقط.

تُواجه منظومة تكوين الباحثين في تونس مفارقة لافتة. فمن جهة، يُنتج نظام الدكتوراه سنويًا ما بين 1,500 و2,000 أطروحة دكتوراه. غير أن هذا التّوسع الكمي ينطوي على مخاطر حقيقيّة، إذ يُسهم في إضعاف معايير الجودة وتفريغ الشّهادة من قيمتها الأكاديمية، ممّا يُهدد صرامة البحث العلمي ويقلّص من جودة الإشراف الفردي على طلبة الدكتوراه.

في المقابل، تُؤثّر الصّعوبات التي تُواجه الباحثين أثناء مرحلة التّكوين الأساسي سلبًا على مسارهم المهني بأكمله. فرغم العدد الكبير من الحاصلين الجدد على شهادة الدكتوراه، يشعر مُعظمهم بأنهم غير مؤهّلين لمواجهة التحديات المستقبلية. و يرى 27.3% من المستجوبين أن مجالهم يوفّر آفاقًا مهنية واعدة، في حين يُصرّح 28.5% بعكس ذلك.

نشر نتائج البحث العلمي

تُظهر نتائج الدّراسة أن الغالبية العُظمى من المستجوبين (85.8%) لم يشاركوا في صياغة السّياسات العمومية. ويعكس هذا الرّقم ضعف انخراط الباحثين في مسار صُنع القرار، مما يحدّ من قدرة البحث العلمي على التأثير في السياسات العمومية.

مخرجات التواصل البحثي

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بعدد الوثائق المنتجة سنويًا، مثل مُذكرات السّياسات أو الكتب البيضاء، عن اتجاهات واضحة، حيث أفاد 57.6% من المستجوبين بأن إنتاجاتهم لا تتجاوز وثيقة أو وثيقتين سنويًا.

تعميم المعرفة العلميّة

تُشير نسبة الباحثين الذين أفادوا بأنهم لم يتواصلوا مُطلقًا مع وسائل الإعلام، والتي بلغت 69.3%، إلى أن أغلبية الباحثين تبقى معزولة عن قنوات التّواصل العمومية. وقد يعكس ذلك إما تصورًا بأن البحث مُوجّه بشكل أساسي إلى الجمهور الأكاديمي، أو نقصًا في التوعية بأهمية البحث العلمي للمجتمع.

توظيف نتائج البحث العلمي

يكشف الرّابط بين البحث العلمي وصنع القرار في تونس عن ديناميكية تأثير ناشئة. وبالرّغم من حضور هذا التّأثير، إلا أن أثره يبقى محدودًا، كما يتبيّن من نسبة الباحثين الذين شاركوا مُباشرة في صياغة السّياسات العمومية والتي لم تتجاوز (16.5%). ومع ذلك، يبدو أن التّأثير غير المباشر في تزايد، إذ يشير نصف عيّنة الباحثين إلى أن أعمالهم يُستشهد بها في تقارير رسميّة، وهي ظاهرة أكثر رواجا في مجالي الاقتصاد والتّصرّف.

4. التوصيات: نحو بحث منسجم مع المجتمع

لتجاوز هذه التوترات وبناء صلة متينة بين العلوم والسياسات العمومية، تقتضي الضرورة اتخاذ إجراءات متناغمة. وتهدف التوصيات التالية إلى إعادة توجيه التمويلات نحو البحث ذي الأثر المجتمعي، تأهيل الواجهة بين العلوم الاجتماعية ومراكز صنع القرار، وتحديث معايير التقييم لإعطاء قيمة للانخراط المدني ومبادئ العلم المفتوح.

ويمكن عرض هذه التوصيات على النحو التالي:

بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إعطاء الأولوية للبرامج الموجهة للتأثير المجتمعي: من الضروري تخصيص ميزانيات محددة للمشاريع التي لها أثر مجتمعي كبير، على أن يكون هذا الأثر المجتمعي معيارًا للتقييم.

1. **هيكلة الوساطة بين «العلم والسياسة»:** من المهم إرساء خلايا في كل الوزارات توكل لها مهمة ترجمة النتائج العلمية إلى توصيات عملية.
2. **كسر الحواجز في البحث الأكاديمي:** يجب القطع مع المقاربة التقليدية القائمة على التخصّصات بهدف توجيه البحث في العلوم الاجتماعية نحو معالجة القضايا المجتمعية المعقّدة.

بالنسبة للباحثين

1. **تدريب الباحثين على المناصرة العلمية (Scientific Advocacy):** من المهم تطوير وحدات تدريبية إلزامية في مجال الاتصال السياسي وتبسيط الإنتاج العلمي. كما ينبغي أن تشمل هذه التدريبات تقنيات العرض، وأساليب المناصرة، واستراتيجيات الاتصال الملائمة وفقا للجماهير المستهدفة المتنوعة.
2. **الشراكات:** يتطلب تعزيز هذه المهارات، التعاون مع كليات الصحافة ووسائل الإعلام العمومية. ويمكن أن تتيح هذه الشراكات للباحثين ورشات عمل تطبيقية وتوجيهات حول كيفية جعل أعمالهم أكثر وصولا وملاءمة لصانعي القرار.
3. **اعتماد تنظيم موحد لمخارج سياسية:** يتعين إلزام كل تقرير بحثي بملخص تنفيذي ونموذج توصيات. تساعد هذه الوثائق الموجزة على عرض النتائج بشكل واضح ومركّز، مما يسهل على صانعي القرار الاستفادة منها وتطبيقها.
4. **تشجيع المسارات المهنية المختلطة:** من المهم تسهيل وصول الباحثين إلى مناصب داخل الإدارة. ويمكن أن يشمل ذلك برامج الإلحاق أو الوضع تحت الذمة في الوزارات أو المؤسسات العمومية.

بالنسبة للجامعات

1. **إنشاء مختبرات للسياسات العامة:** من الضروري توفير فضاءات مخصّصة يلتقي فيها صانعو القرار والباحثون لتصميم حلول مشتركة للمشكلات المجتمعية.
2. **إشهاد الكفاءات الأفقية:** بالنسبة للباحثين في العلوم الاجتماعية، لم يعد الأمر يقتصر على مجرد طرح «أسئلة» تفرضها الدراسة، بل أصبح يتعلق بمشكلات مركّبة تتطلب حلولاً واقعية، وهو ما يستدعي مقاربة أفقية. في هذا السياق، يصبح اكتساب الكفاءات المتعدّدة ضرورة لا غنى عنها. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة على مستوى ما بعد الإجازة (الماجستير والدكتوراه).

تطوير قاعدة البيانات التطبيقية المفتوحة

يعتبر إنشاء بوابة وطنية تجمع بيانات بحثية قابلة للاستغلال من قبل الجماعات المحلية مكسبا كبيرا. ذلك أن هذه البوابة ستُسهِّل ولوج صانعي القرار المحليين إلى بيانات موثوقة، مما يتيح لهم اتخاذ قرارات أكثر نجاعة باعتبارها قائمة على البراهين. كما أن إتاحة هذه البيانات ستشجع أيضًا على تعزيز التعاون بين الباحثين والفاعلين في المجتمع، بما يفضي إلى إيجاد حلول مبتكرة ومتلائمة مع الاحتياجات المحلية.

بالنسبة لمراكز التفكير الاستراتيجي والمنظّمات العلميّة

1. **مهنة متابعة السياسات والمناصرة العلمية:** من الضروري العمل على أن تتموقع مراكز التفكير الاستراتيجي التونسية كوسطاء موثوقين، وأن تُنظّم خارطة المشاريع السياسية الوطنية والإقليمية المفتوحة للاستفادة من الخبرة العلمية بشكل منهجي، بالإضافة إلى تطوير آليات متابعة استشرافية للتنبؤ بالاحتياجات الاستشارية المستقبلية. كما يتعين أن ترافق هذه المقاربة خطة مناصرة مستهدفة موجهة إلى المؤسسات العمومية والجهات المانحة،

تُبرز القيمة المضافة للتحليلات العلمية في صياغة سياسات التنمية.

2. **إطلاق حلقات نقاش « Sprints Politiques » (موجهة) حسب المحاور:** تنظيم ورشات عمل مكثفة ومركّزة حول مواضيع محددة، تجمع بين الباحثين، والمسؤولين العموميين، والفاعلين الاقتصاديين، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الجهات ذات الصلة. ويهدف هذا الإجراء إلى إعداد ملاحظات توجيهية عملية خلال فترة قصيرة تكون قابلة للتطبيق المباشر من قبل صانعي القرار، مع إرساء مناخ من الثقة والتفاعل المثمر بين جميع الأطراف.

3. **إرساء شراكات مستدامة مع الإدارة:** من خلال اتفاقيات إطارية للتعاون مع الوزارات الرئيسية (الاقتصاد، التعليم، الصحة، ...) لتقنين دور مراكز التفكير الاستراتيجي في تقديم الاستشارات. ويمكن أن يشمل ذلك المشاركة المنتظمة في لجان الخبراء المرتبطة بالبرامج العمومية؛ المشاركة في بناء مؤشرات متابعة السياسات وتقييمها بشكل مشترك؛ وتسهيل الوصول إلى البيانات العامة اللازمة لإجراء التحليلات.

4. **تعزيز القدرات في مجال التواصل الاستراتيجي والوساطة العلمية:** عبر تدريب الباحثين على تبليغ المضمون العلمي عالي التأثير، وفنون الخطابة أمام وسائل الإعلام، بالإضافة إلى مهارات التحاور مع الأطراف غير الأكاديمية. ويكمن الهدف في ترجمة نتائج البحث إلى رسائل قوية وفعّالة، تتلاءم مع واقع صانعي القرار والجمهور العام.

5. **تنويع مصادر التمويل وضمان الاستقلالية الفكرية:** من خلال استكشاف نماذج متنوعة تجمع بين تمويلات عمومية مشروطة بالتقييم من قبل النظراء؛ عقود إسداء خدمات مع مؤسسات دولية؛ تخصيص رعاية مؤطرة أخلاقيا؛ وصندوق وطني مخصص للاستشارات العلمية العمومية، مُمول من الدولة ومن شركاء فنيين.

6. **احتضان التجديد السياسي من خلال نماذج محلية تجريبية:** من خلال إرساء مشاريع تجريبية نموذجية في مناطق أو قطاعات مختارة، بالشراكة مع السلطات المحلية.

بالنسبة لصانعي القرار

1. **إرساء نظام الحصص العلمية:** تخصيص 10% من المناصب داخل الهيئات الاستشارية العليا للباحثين الناشطين. تضمن هذه الخطوة تمثيلا ملموسًا للخبراء العلميين في عملية صنع القرار، بما يضمن أن تكون السياسات العمومية مستندة إلى بيانات موثوقة

2. **تعميم الدراسات ذات الأثر العلمي:** إجراء تقييم منظومي من قبل النظراء للمقترحات التشريعية الكبرى قبل اعتمادها. يضمن ذلك أن تستند القرارات التشريعية إلى أبحاث دقيقة وملائمة، مما يعزز جودة السياسات العمومية.

3. **إرساء مؤشر سنوي:** إنشاء مؤشر سنوي لقياس مدى استخدام الأبحاث فعليًا في السياسات العمومية. سيوفر هذا المؤشر بيانات أساسية حول دمج البحث في عملية اتخاذ القرار، ويحدد المجالات التي تحتاج إلى تطوير.

GDN
Global Development Network

www.gdn.int